**المحور الثاني عشر – أدبيات اقصادية**

**أهم المصطلحات الاقتصادية**

**(1) أصل كلمة اقتصاد:** يعود أصل هذه الكلمة إلى اليونانية، حيث ظهرت أولى الكتابات عن الاقتصاد عام 400 ق.م تقريبًا، ضمن الكتاب الذي ألفه المؤرخ اليوناني الشهير Xenophon – زينوفون، تحت عنوان Oeconomicus، والتي تعني إدارة البيت، وهي أصل كلمة Economics المُستعملة حاليًا.

**(2) علم الاقتصاد Economics :** يهتم بدراسة سلوك الفرد في سعيه لأشباع إحتياجاته ورغباته المُتجددة والمُتزايدة والمُتنوعة من فترة زمنية لأخرى ومن مكان لآخر، في ظل الإمكانيات والموارد المُتاحة والمحدودة والنادرة، وما يستتبع ذلك من عمليات إنتاجية لإنتاج السلع والخدمات اللازمة لإشباع تلك الإحتياجات، بما يتضمنه من تخصيص الموارد الإنتاجية المُتاحة والمحدودة بين الاستعمالات البديلة.

**(3) الاقتصاد الجزئي/الوحدي Microeconomics:** يهتم بدراسة سلوك الوحدات الاقتصادية الفردية كلًا على حدة (فرد واحد أو شركة واحدة)، حيث يركّز على سلوك المستهلك أو المنتج الفرد ويدرس كيف يضع قراراً اقتصاديّاً خاصّاً به، ومن خلاله يمكننا تحديد العلاقة بين البائع والمشتري، وتحديد كميّة العرض والطلب.

**(4) الاقتصاد الكلي/التجميعي Macroeconomics:** يهتم بدراسة سلوك الوحدات الاقتصادية مجتمعة معًا في صورة مجاميع كلية، وبالتالي يدرس كيفية عمل الاقتصاد القومي ككل. وهو يلامس مواضيع عدّة منها الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات البطالة والأرقام القياسية للأسعار وذلك بهدف فهم الاقتصاد المحلي والعالمي بشكل أفضل.

**(5) النظام الاقتصادي Economic System:** النظام الذي يحكم سيْر الحياة الاقتصادية في دولة ما في زمان بعينِه. وقد عرف التاريخ الحديث نوعين رئيسيين من النظم الاقتصادية، وهما النظام الرأسمالي والنظام الإشتراكي، وفيما بينهما وجدت نظم اقتصادية مختلفة تقترب من أيهما أو تبتعد حسب الأيدولوجية التي تعتنقها الدولة.

**(6)النمو الاقتصادي Economic growth:** تغيير إيجابي ذو طابع كمي، في مستوى إنتاج السلع والخدمات بدولة ما في فترة زمنية معينة، باستخدام عناصر الإنتاج الرئيسية، وهي الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم، حيث تستثمر الدولة مواردها بتوجيهها لإنشاء مشروعات جديدة أو لتحسين مشروعات قائمة، لرفع مستوي معيشة أفرادها.

**(7) التنمية الاقتصادية Economic Development:** عبارة عن تغيير إيجابي ولكن بطابع كيفي، حيث يحتاج تحقيقها زيادة النمو الاقتصادي، ولكن هذا النمو يكون مرتبط بإحداث تغيرات نحو الأفضل في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، مع التنسيق فيما بينها وأبرزها التعليم والصحة والتوظيف.

**(8) التخلف الاقتصادي Underdevelopment:** هو خلل يصيب الاقتصاد القومي للدولة، يؤدي للفشل في تحقيق الراحة المادية لمعظم سكانها، مثل: عدم الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية، وعدم الاستفادة الكاملة من الانتاج نظراً لتخلف المعرفة الفنية، وتزايد حجم المديونية الخارجية، أو عجز الأجهزة الإدارية.

**(9) الاقتصاد التحتي Underground Economy :** ويعرف أيضاً بالسوق السوداء Black Market، أو السوق الخفية Invisible Market، وهو تعبير يستخدم في الغالب لوصف ممارسة الأنشطة التجارية خارج الاقتصاد الرسمي، والاتجار بالسلع غير القانونية، بغرض تحقيق أرباح كبيرة وسريعة، أو بيع البضائع بسعر أعلى لندرة البضائع المعروضة بعد تخرينها سرًا.

**(10) إجمالي الناتج المحلي GDP Gross Domestic Product :** هو القيمة النقدية لكافة البضائع المصنعة والخدمات المقدمة ضمن إطار حدود الدولة باستخدام عناصر الإنتاج المتواجدة محليًا على مدى فترة زمنية معينة. و مع أنه يحسب عادة سنويا، إلا أنه يمكن احتسابه أيضاً كل ثلاثة أشهر.

**(11) إجمالي الناتج القومي GNP Gross National Product:** إجمالي الناتج الوطني أو القومي، يأخذ بعين الاعتبار إجمالي ما تنتجه الدولة خلال فترة زمنية محددة من السلع والخدمات ضمن حدودها أو خارجها. أي أن هذا المقياس يحتسب صافي كافة العائدات بغض النظر عما إذا كانت وسائل الانتاج داخل أو خارج الدولة

**(12) الموارد الاقتصادية Economic Resources:** وهي عناصر الإنتاج Factors of production، المكونة من الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم، والتي تمثل رصيد الثروة القومية في دولة ما، والضرورية لتكوين أي سلعة أو لتقديم أي خدمة.

**(13) الناتج المحلي الاسمي/النقدي Nominal GDP:** مجموع القيم للسلع والخدمات المنتجة باستخدام عناصر الإنتاج المحلية، مقدرة بالأسعار السوقية الجارية أو الحالية.

**(14) الناتج المحلي الحقيقي Real GDP:** مجموع القيم للسلع والخدمات، المنتجة باستخدام عناصر الإنتاج المحلية، مقدرة على أساس أسعار سنة معينة كسنة أساس.

**(15) إجمالي الدخل القومي Gross National Income GNI :** مجموع عوائد عناصر الانتاج الوطنية، المستخدمة في الإنتاج سواء داخل الدولة أو خارجها، خلال فترة زمنية محددة.

**(16) إجمالي الدخل المحلي GDI Gross Domestic Income:** مجموع عوائد عناصر الإنتاج المستخدمة داخل الدولة، سواء مملوكة محلياً أو من الأجانب، خلال فترة زمنية محددة.

**(17) الدخل الشخصي Personal Income:** المقبوضات، وكافة المبالغ النقدية التى يحصل عليها أصحاب عناصر الإنتاج، قبل خصم ضرائب الدخل الشخصية المباشرة، بغض النظر عن ما اذا كانت مقابل مشاركة في العملية الإنتاجية أم لا.

**(18) الدخل الشخصي المتاح Personal Disposable Income:** مجموع الدخول التي يتسلمها الأفراد بعد خصم ضرائب الدخل الشخصية المباشرة، فهو بمثابة الدخل الممكن التصرف فيه فعلًا.

**(19) الإنفاق القومي National Spending:** الإنفاق الذي تقوم به القطاعات الاقتصادية المختلفة (أفراد – هيئات – منشأت)، للحصول على السلع والخدمات النهائية، لأغراض إستهلاكها أو إقتنائها أو تصديرها، خلال فترة زمنية معينة.

**(20) الإنفاق الإستهلاكي Consumer Spending:** الإنفاق على شراء السلع المعمرة وغير المعمرة والخدمات من قبل الأفراد أو العائلات، وهو يشكل الجزء الأكبر من الطلب الإجمالي على مستوى الاقتصاد الكلي.

**(21) الإنفاق الإستثماري Investment Spending:** الإنفاق على شراء السلع الرأسمالية، والتغير في قيمة المخزون من المواد الأولية والمنتجات تامة وغير تامة الصنع.

**(22) الإنفاق الحكومي Government Spending:** الإنفاق الجاري المتمثل في دفع الأجور والمرتبات لموظفي الدولة، والخدمات الصحية والتعليمية، والإنفاق على المباني الحكومية والسكنية الجديدة، ودعم البنية التحتية.

**(23) ميزان المدفوعات Balance of Payment :** سجل سنوي للمعاملات الاقتصادية لدولة ما، يوضح مدى التزاماتها وحقوقها لدى بقية المتعاملين معها في الدول الأخرى، حيث يضم خلاصة للعمليات المالية التي تتم  خلال فترة معينة من الزمن، من إجمالي الأموال الداخلة للدولة ناقصًا الأموال الخارجة منها خلال فترة زمنية محددة.

**(24) الميزان التجاري Balance of Trade:** الفرق بين قيمة واردات دولة ما وبين قيمة صادراتها خلال فترة زمنية معينة، فإذا كانت الواردات تتجاوز الصادرات تصبح الدولة في حالة عجز تجاري، أما إذا كان العكس هو الصحيح فتصبح في حالة فائض تجاري.

**(25) الموازنة العامة للدولة Public Budget :** البرنامج أو الخطة السنوية للدولة عن سنة مالية مقبلة، فهي بيان تقديري، يقدم نظرة توقعية تتضمن الإيرادات العامة المقدرة المنتظر تحصيلها، والنفقات العامة المقدرة المرخص بالصرف في حدودها خلال سنة مالية مقبلة، من أجل تحقيق أهداف هذه الخطة، وتخضع لإجازة من السلطة المختصة.

**(26) عجز الموازنة العامة للدولة Budget Deficit:** يحدث جراء تقصير الإيرادات العامة عن تغطية النفقات العامة، وتسعى الدول جاهدة للتغلب على العجز في موازنتها بعدة طرق، كتغطية العجز من الاحتياطي العام للدولة، أو عن طريق فرض الرسوم والضرائب، أو الاقتراض.

**(27) التصنيف الائتماني Credit Rating:** يعبر عن الجدارة الائتمانية، وهي درجة التقييم الذي تمنحه وتقرره وكالات التصنيف الائتماني العالمية، المتخصصة في أمور الملاءة الائتمانية، ومن أشهرها ستاندرد آند بورز، وفيتش، وموديز؛ للحكم على مدى قدرة دولة أو مؤسسة ما على سداد ديونها.

**(28) التضخم Inflation:** الزيادة المستمرة في أسعار السلع والخدمات لدولة ما، مع الانخفاض المستمر في القدرة الشرائية للعملة الوطنية لها، بما يعد مناقضًا لثبات الأسعار، ويمكن أن يؤدي بمرور الوقت إلى تقلص القدرة الشرائية للأموال الخاصة بالأفراد.

**(29) الدورة الاقتصادية Economic Cycle:** تقلبات اقتصادية، تعبر عن الفترة الزمنية لتطور حالة إقتصاد بلد ما من جيدة إلى هشة إلى متدهورة ثم إعادة الكرة مجددًا، فالاقتصاد لا يتحرك على خط مستقيم، ولكنه يتحرك بين حالات الانتعاش ثم الرواج، تعقبها حالات التباطؤ والانكماش، ثم الكساد والركود. فتعـرف ذروة الـدورة الاقتصادية بتعبيـر رواج، بينما يعرف الحضيض بتعبير الركود أو الكساد.

**(30) الرواج الاقتصادي Economic Boom:** يطلق عليه الفورة الاقتصادية، حيث يحدث انتعاش إقتصادي، فينخفض العجز في الموازنة العامة للدولة، كنتيجة لارتفاع معدلات النمو الاقتصادي، وزيادة مستويات الدخل.

**(31) الركود الاقتصادي Economic Stagnation:** مصطلح يعبر عن هبوط وتراجع كبير وملحوظ في النشاط والنمو الاقتصادي لمنطقة أو لسوق معين، وعادة مايكون نابعاً من أن الإنتاج يفوق الاستهلاك، الأمر الذي يؤدي إلى كساد البضاعة وانخفاض الأسعار.

**(32) الكساد الاقتصادي Economic Depression:**فترة مطولة من الركود الحاد، المصحوب بتراجع وانكماش النشاط الاقتصادي للدولة، وضعف بجميع القطاعات، فتكون النتائج أشد قسوة والآثار الناجمة شديدة.

**(33) الكساد العظيم The Great Depression:** أزمة اقتصادية طاحنة، بدأت عام 1929م بالولايات المتحدة، واستمرت لعقد من الزمن، وتعتبر أكبر وأهم فترة تدهور اقتصادي عرفها التاريخ الحديث، حيث أدت الى إفلاس البنوك، وإغلاق المصانع، وأصبحت عائلات بكاملها تنام فى أكواخ من الكرتون، وتبحث عن قوُتها فى مخازن القمامة، كما أجبرت الأمهات على استخدام أكياس الطحين والأرز والبطاطس كملابس للأطفال.

**(34) الفقاعة الاقتصادية Economic Bubble :** ظاهرة ارتفاع الأسعار لمستويات لا يمكن تحملها لتتحطم فجأة، حيث تتزايد المضاربة الجنونية على سلعة ما، حتى يصل سعرها لمستوي خيالي، كانتفاخ الفقاعة، حتى تبلغ مرحلة الانفجار، بحدوث هبوط حاد ومفاجئ في السعر. ويستخدم لوصف بعض الاقتصادات التي تشهد رواج كبير، دون الاستناد لقاعدة إنتاجية متينة، ودائمة ومتواصلة. وكان من أشهرها: فقاعة الدوت كوم، وهوس التوليب.

**(35) السياسة النقدية Monetary Policy:** عبارة عن الأدوات والاجراءات والأنظمة التي يستخدمها البنك المركزي في دولة ما للتأثير على السيولة النقدية وتحقيق الأهداف الاقتصادية للدولة.

**(36) الوهم النقدي Money Illusion:**يحدث عندما يتم أهمال الأثر التشويشي للتضخم والفقاعات السعرية، ظنَّاً بأن اقتصاد أو سلعة أو عملة ما تساوي أكثر مما تستحق فعليًا، وأن الأسعار لا بد وأن ترتفع أكثر وأكثر، دون أخذ القدرة الشرائية الحقيقية في الاعتبار، ويعتبر من أهم مسببات أزمة الكساد العظيم، وأزمة الرهن العقاري كأصل لأزمة الاقتصاد العالمي عام 2008.

**(37) المقايضة Barter:** نظام الصرف والتبادل التجاري بدأ استخدامه في عصر ما قبل استخدام النقود، حيث كان النظام يعتمد على مبادلة سلعة بسلعة أخرى وكل شيء بمثيله، وما لا تحتاجه يمكنك مقايضته بما يتساوى مع قيمته.

**(38) اقتصاد طبيعي Natural Economy:** نوع من الأنظمة الاقتصادية، لا يتم فيه استعمال النقود لنقل الموارد بين الأفراد، بل يتم استعمال المقايضة وتبادل السلع والخدمات بين الطرفين.

**(39) هليكوبتر الأموال Helicopter Money:** مصطلح مجازي، استوحاه الاقتصادي ميلتون فريدمان عام 1969، كدلالة على أن المصارف المركزية يمكنها دائمًا زيادة عرض النقود، وتخليص الاقتصاد من مصيدة الانكماش، عبر اتباع فكرة التوزيع العشوائية للمال المجاني بين المستهلكين، في محاولة لتحفيز زيادة الصرف، وبالتالي تحفيز التضخم، كطباعة أموال جديدة، وضخها في الاقتصاد.

**(40) برنامج التقشف Austerity:** برنامج حكومي ذو طابع اقتصادي، يستخدم كعلاج لأزمة اقتصادية تمر بها دولة ما، فيستوجب بعض التضحيات،حيث يستهدف الحد من الإسراف في شراء السلع الاستهلاكية، وتشجيع الادخار والتوفير، ومضاعفة الانتاج، بهدف عودة البلاد إلى دورة اقتصادية طبيعية.

**(41) الخصخصة Privatization:** نقل ملكية المؤسسات والشركات (القطاع العام) التي تملكها الدولة إلى مستثمرين في القطاع الخاص بحيث يكونون الجهة المسؤولة عن تسيير أمورها وإدارتها. وعكسها في المعنى العمعمة.

**(42) تعويم العملة Flotation of Currency:** ترك سعر صرف عملة دولة ما يتحدد وفقاً لقوى العرض والطلب فى السوق النقدية، أي جعل سعر صرفها مُحرر بشكل كامل، بحيث لا تتدخل الحكومة أو المصرف المركزي في تحديده بشكل مباشر.

**(43) سعر الصرف Exchange Rate:** المعدل الذي يجري على أساسه تبديل عملة ما بأخرى، وقد يكون سعر الصرف حر، يتغير بتغير ظروف العرض والطلب، أو ثابت حين أتباع قاعدة التغطية بالذهب، أو حين التحكم في طلب وعرض العملة.

**(44) غسيل/تبيض الأموال Money Laundering:** جريمة اقتصادية، تعمل على إزالة الشبهات عن أموال جاءت بواسـطة أساليب ملتوية غير قانونية، من مصادر غير مشروعة، كتجارة بيع السلاح أو المخدرات أو الرشوة أو الإرهاب، بإدخالها وتوظيفها في مشروعات رسمية أو مشروعة؛ لإخفاء المصدر الحقيقي لها، لتكتسب سمعة وحصانة الأموال النظيفة، وتضليل الجهات الأمنية والرقابية والقضائية.

**(45) اقتصاد رأسمالي Capitalist Economy:** صاغ مبادئه آدم سميث بكتابه ثروة الأمم عام 1776، ويقوم على المذهب الفردي الحر، حيث الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج والمبادرة الفردية، فيتمتع فيه الأفراد والشركات بحرية المبادرة وحرية تبادل السلع والخدمات وتنقلها دون عوائق، مع عدم تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية، وترك السوق يضبط نفسه بنفسه، حيث يخضع لتفاعلات العرض والطلب داخل السوق.

**(46) اقتصاد شيوعي Communist Economy:** نظام اقتصادي ينظر إلى عناصر الإنتاج بإعتبارها ملكية عامة، وحق أصيل لأفراد المجتمع والطبقة العاملة فيه، لذا يجب أن توزع عليهم بالتساوي دون تفرقة. وهو مفهوم أكثر شمولية من الاشتراكية.

**(47) اقتصاد اشتراكي Socialist Economy:** يسمى كذلك بالاقتصاد المخطط، صاغ مبادئه كارل ماركس في كتابه رأس المال عام 1867، ويقوم على المذهب الجماعي، ويتسم بالتخطيط الإلزامي الشامل للنشاط الاقتصادي، حيث تمتلك الدولة جميع عناصر الإنتاج، فيستند على الملكية العامة، والتقييد الاقتصادي، واختفاء حافز الربح الشخصي ليحل بدلًا منه حافز المصلحة العامة.

**(48) اقتصاد السوق الإجتماعي Social Market Economy :** يجمع بين اقتصاد السوق الحر والاشتراكي، مع تلافي مساوئ المنافسة الشرسة، والاحتكار، فتتدخل الحكومة على هامش مجرى الاقتصاد، حيث يتبنى اقتصاد السوق الحر، لكنه يرفض الشكل الرأسمالي المطلق، كما يرفض أيضًا الفكر الاشتراكي.

**(49) اقتصاد مختلط Mixed Economy:** قائم على مزيج مشترك من المذهبين الفردي والجماعي، فيجمع ما بين الاقتصاد المخطط واقتصاد السوق، فنجد فيه الملكية العامة والملكية الخاصة، والمشروع الخاص والمشروع العام في آن واحد. ويرى البعض أنه صيغة تدريجية تساعد على التحول من النظام الرأسمالي إلى اشتراكي وبالعكس.

**(50) اقتصاد مخطط مركزيًا Planned Economy:** هو نظام تسيطر فيه الدولة على سياسة الاقتصاد الكلي والنشاط التجاري، حيث تسيطر على عوامل الإنتاج، بالإضافة إلى تخطيط مركز حول ما ينتج، وكيفية الإنتاج، ولكنها تسمح بحرية القرارات الاقتصادية فيما يتعلق بالتوظيف والاستهلاك على مستوى معين. يمكن اعتبار الاتحاد السوفييتي السابق أبرز مثال على الاقتصاد المخطط.

**(51) اقتصاد الحرب War Economy :** مجموعة من إجراءات الطوارئ التي تتخذها الدولة لتعبئة اقتصادها للإنتاج خلال فترة الحرب، حيث يتم إنتاج الموارد وتعبئتها وتخصيصها لدعم المجهود الحربي. وتتضمن هذه التدابير زيادة معدلات الضرائب، وطرح برامج تخصيص الموارد وترشيد الاستهلاك، أو التجنيد لأغراض مدنية.

**(52) اقتصاد رقمي Digital Economy :** الاقتصاد المعتمد أساسًا على تكنولوجيا المعلومات، عبر ممارسة الأنشطة الاقتصادية في المجال الإلكتروني باستخدام وسائط الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات، من خلال إيجاد روابط فعالة ما بين أطراف النشاط الاقتصادي.

**(53) العملة Currency:** الشكل القانوني للنقود المتداولة محليًا بدولة ما، كوحدة تسهل التبادل التجاري، فتأتي كلمة عملة من كلمة تعامل. وتتكون من النقود المعدنية Coins، وأوراق النقد

**(54) النقود المصرفية Bank Money:** لها معنى أوسع من العملة، حيث تشتمل على الودائع المصرفية Bank Deposits لدى البنوك، فضلًا عن النقود المعدنية وأوراق النقد. وإصدار هذه الأموال محصورة بالمصارف التجارية التي تُصدر عملة على شكل قروض.

**(55) النقود الرقمية Digital Money:** نقود افتراضية، لا تخضع لسيطرة أي سلطة مركزية أو حكومة، ويمكن التعامل بها وتخزينها إلكترونيا باستخدام وسائل معينة عبر الإنترنت، ويمكن بعد ذلك إرسالها إلى أو تلقيها من قبل أي شخص لديه الوسيلة المناسبة لذلك، وأشهرها الـ

**(56) تكنولوجيا الخدمات المالية FinTech:** قطاع الشركات المالية التي تستخدم التكنولوجيا الحديثة لتقديم خدمات وحلول مبتكرة فيما يخص الخدمات المالية، كخدمات التمويل الجماعي، والإقتراض، والدفع الإلكتروني، والتطبيقات الذكية للمعاملات المالية.

**(57) النقود البلاستيكية Plastic Money:** شبيهة بالنقود الورقية، ولكن تختلف في نوعية المواد المصنعة منها، فهي مصنوعة بشكل أساسي من مادة البوليمر، وتتميز بسهولة الاستعمال في آلات الصراف الآلي، وأكثر أمانًا ضد خطر التزييف لصعوبة تزويرها، ويمكن وضعها بسهولة في المَحافظ، وكانت كندا وأستراليا من أوائل الدول التي استخدمت هذا النوع من العملات، وتعتزم بريطانيا اللحاق بهذا الركب.

**(58) بورصة الأوراق المالية Securities Exchange :** مكان تجرى فيه عمليات تداول الأوراق المالية، فهي بمثابة سوق مخصص للتوفيق بين عروض البيع وطلبات الشراء في الأوراق المالية، وذلك خلال أوقات محددة، وبواسطة أشخاص مؤهلين ومتخصصين باتباع الإجراءات الخاصة، وفق المعايير والنظم المُتعارف عليها.

**(59) بورصة نيويورك NYSE :** أكبر بورصة للأسهم في العالم من حيث القيمة السوقية لرأسمال الشركات المُقيدة فيها، وعادة ما يُشار إليها بـ وول ستريت، وهو اسم الشارع الكائنة فيه.

**(60) مؤشر داو جونز الصناعي DJIA :** مؤشر مالي يقيس أداء سوق الأسهم الأمريكي، يضم أسهم أكبر 30 شركة صناعية أمريكية مدرجة في بورصة نيويورك وبورصة ناسداك، ويعد أقدم المؤشرات المالية التي أنشئت لقياس أداء الأسواق المالية.

**(61) صندوق النقد الدولي International Monetary Fund:** يختص بتقديم القروض والمساعدات المالية إلى الدول الأعضاء؛ لمعالجة العجز المؤقت في موازين مدفوعاتها، وبذلك يعمل على استقرار أسعار الصرف.

**(62) البنك الدولي World Bank:** بنك يضم أعضاء صندوق النقد الدولي، ويهدف إلى المساعدة في تنمية الدول الأعضاء من خلال منح القروض، حينما لا يتوفر رأس المال الخاص.

**(63) منظمـة التجـارة العالميـة WTO :** هي منظمـة دولية، تأسست 1995، تعنى بتطبيق قواعـد التجارة العالمية بين الأمم، وتتمثل مهمتها الرئيسية في ضمان تدفق وانسياب التجارة بسهولة وحرية ويسر، حيث تختص بالقوانين التجارية الدولية.

**(64) مؤشر بيج ماك Big Mac Index:** مؤشر ابتكرته مجلة ذا إيكونوميست عام 1986، كطريقة طريفة وعملية لقياس تَعادُل القدرة الشرائية وأداء العملات فيما إذا كانت دون أو فوق قيمتها العادلة، وذلك من خلال مقارنة أسعار ساندويتش برجر بيج ماك (التي تباع في مطاعم ماكدونالدز) في عدد من دول العالم. تم طرح مؤشر الفلافل في دول الشرق الأوسط كبديل لهذا المؤشر.

**(65) تَعادُل القدرة الشرائية Purchasing Power Parity:** القدرة الشرائية هي كمية السلع والخدمات التي يمكن شراءها من خلال كمية محددة من النقود، أي تعبر عن قيمة عملة ما من حيث قدرة الوحدة الواحدة منها على شراء السلع والخدمات، وبالتالي يمكن القول أن سعر الصرف بين عملتي دولتين في حالة توازن عندما تكون القوة الشرائية لعملتي هاتين الدولتين متساوية عند نفس سعر الصرف.

**(66)بورصة ناسداك Nasdaq :** تاني أكبر بورصة للأسهم في الولايات الأمريكية، وثاني أكبر بورصة للأسهم في العالم بعد بورصة نيويورك من حيث القيمة السوقية لرأسمال الشركات المُقيدة فيها.

**النظرية الاقتصادية والسياسات الاقتصادية :**
ماالمقصود بالنظرية : هي نتيجه يتوصل اليها الباحث عند دراسة قضيه ما في مجال معين .
اما النظريه الاقتصاديه : فهي نتيجه يتوصل اليها الباحث الاقتصادي من خلال دراسة قضيه او مشكلة ما في المجال الاقتصادي وقد تكون هذة النتيجه صحيحه او خطأ حسب انطباقها مع الواقع الفعلي .
لذلك فان كل علم من العلوم يهدف الى وضع مجموعه من النظريات التي تفسر الظواهر التي يتناولها هذا العلم .
هدف النظريه الاقتصاديه :- هو تفسير او معرفة سبب حدوث الظاهره الاقتصاديه , والتنبؤ بما ستكون عليه في المستقبل , لمواجهة الاثار التي ربما تحدث من تطور تلك الظاهره والتحكم بها .
**السياسات الاقتصاديه :**
هي اجراءات تتخذها الحكومه في المجال الاقتصادي لتحقيق هدف اواكثر , قد تكون فعاله ( ناجحه ) او فاشله ،في تحقيق اهدافها .
العلاقه بين السياسات الاقتصاديه والنظريه الاقتصاديه :
السياسات الاقتصاديه تنبع او تؤخذ من نظريه اقتصاديه ثبت نجاحها او فاعليتها وصحتها على ارض الواقع .
اما النظريه الاقتصاديه فانها تشتق احيانا من سياسات اقتصاديه طبقت فعلا بغض النظر عن نجاحها او فشلها .
وتقسم النظريه الاقتصاديه الى قسمين :
اولا : الاقتصاد الجزئي
وهو يهتم بمسائل الافراد أوالمشاريع , ويكون تركيزة واهتمامه في الاسعار , والمشكله الاساسيه التي يسعى لمعالجتها هي تحديد الاسعار والكميات بقوى ( العرض والطلب ) , لذا فان نظريته هي نظرية الطلب ونظريه العرض ونظرية السعر في الاسواق المختلفه .
وهو يحاول تحديد ماالذي يجعل الفرد يشتري احدى السلع دون الاخرى ( كونه مستهلكا ), وما الذي يدفع الفرد ايضا لانتاج هذة السلعه دون غيرها (كونه منتجا ).
وان النقطه الاساسيه في هذا القسم من الاقتصاد هو الوحده الاقتصاديه ( فرد او مشروع )
فمثلا زراعة ماده معينه ( مثل زراعه الذره ) او صناعه سلعه معين ( مثل صناعه القطن ) هذا من اختصاص الاقتصاد الجزئي .
**ثانيا - الاقتصاد الكلي :**
وهذا يهتم بكليات التحليل الاقتصادي , ويعالج مشاكل الاقتصاد الوطني او القومي ككل , ويتضمن دراسة الدخل القومي ،و الناتج القومي ،والأنفاق القومي، والمستوى العام للاسعار،والتجارة الخارجية ،والتضخم، ويصف الدورات الاقتصاديه , ويحلل الاجراءات الماليه و النقديه المختلفه كوسائل لاستقرار مستوى النشاط الاقتصادي , ويفسر التضخم والبطاله ويحلل اثر تغيرات معدل النمو الاقتصادي .
هو يهتم بالمتغيرات الكليه , وموضوعه الاساس هو تحديد مستوى الدخل وتغيراته .